الأمم المتحدة

E/2016/62

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 April 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦

١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ٦ من جدول الأعمال

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مرحلي عن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يحيل الأمين العام طيه التقرير المرحلي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عملا بقرارات الجمعية العامة ٦٧/٢٠٣ و ٦٨/٢١٠ و ٦٩/٢١٤ و ٧٠/٢٠١. والهدف من هذا التقرير هو إطلاع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على الأنشطة المضطلع بها ضمن الإطار العشري وعلى آخر ما استجد من تطورات، وذلك بإبراز النواتج والتحديات والفرص الرئيسية. ويُقدَّم التقرير في هذه الوثيقة من خلال المجلس لينظر فيه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٦.

230516 180516 16-07049 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - معلومات أساسية

١ - في عالم من المتوقع أن يصبح عدد سكانه ٩,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، ويعيش فيه حالياً نحو ١,٢ بليون شخص في حالة من الفقر المدقع والحرمان، أضحى التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة شرطاً حاسما لكيلا يتخلف أحد عن الركب أثناء الانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة.

٢ - وهذا التحول، الذي اعترف المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٢ أنه أحد الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة وأحد شروطها الأساسية، يشكل عنصراً محورياً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة حديثاً.

٣ - والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، هو بمثابة إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي والمضي قدماً في تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جميع البلدان. والهدف منه هو إحداث أثر جماعي من خلال برامج وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، ودعم وضع وتوسيع نطاق السياسات والمبادرات الناجحة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات، وتعزيز المعارف وتبادل الخبرات، وتيسير الحصول على الموارد التقنية والمالية اللازمة للبلدان النامية.

٤ - وتتيح برامج الإطار العشري منتديات مفتوحة شاملة وتعاونية يمكن لأصحاب المصلحة من جميع شرائح المجتمع وجميع المناطق أن يعملوا معاً بطريقة منهجية لتحقيق أهداف مشتركة والمساهمة في آن واحد في تحقيق الأهداف الشاملة للإطار. ولكون هذه البرامج شاملة وعملية المنحى، فإنها تهدف إلى تعزيز التآزر والتعاون بتجميع المعلومات المتفرقة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ولأجلهما من خلال المبادرات والشراكات والشبكات القائمة، وإلى توسيع نطاق ومحاكاة السياسات الناجحة والممارسات الفضلى في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإلى إقامة ودعم مشاريع وأنشطة جديدة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين تستجيب للأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية فور ظهورها. ويتألف الإطار حالياً من ستة برامج.

٥ - وقد أنشئ مجلس حكومي دولي وأُسندت له ولاية مدتها سنتان لتوجيه تنفيذ الإطار العشري. وانتهت مدة ولايته الأولى في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ودعيت مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية إلى تعيين ممثليها لمدة الولاية الثانية. وبعد ذلك، أكدت الجمعية العامة تشكيلة المجلس الجديد يتألف من كل من كينيا ونيجيريا

(المجموعة الأفريقية)، والأرجنتين والمكسيك (مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، وإندونيسيا وجمهورية كوريا (مجموعة آسيا والمحيط الهادي)، وألبانيا ورومانيا (مجموعة أوروبا الشرقية)، وألمانيا وتركيا (مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى).

٦ - وإلى حد الآن، عيَّن ١٢٧ بلداً منسقين وطنيين معنيين بالإطار العشري، ووُضعت خرائط طريق أو استراتيجيات تنفيذية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عدة مناطق (آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا، وأفريقيا). وتشارك في الإطار العشري وبرامجه الستة أكثر من ٤٥٠ مؤسسة تمثل مجموعة من الجهات المعنية، منها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٧ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمهام أمانة الإطار العشري.

٨ - وأعدت أمانة الإطار العشري هذا التقرير من أجل المجلس عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٠١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس والأمانة تقديم تقارير مستكملة لينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهذا التقرير يلي التقرير الذي قُدم إلى المنتدى الرفيع المستوى الذي عُقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥ (E/2015/56)، والذي استكمَل التقريرَ الأول الذي أحاله الأمين العام إلى المجلس (E/2014/93).

ثانيا - الاستهلاك والإنتاج المستدامان والإطار العشري في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٩ - في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك في الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تم بوضوح تأكيد الدور المترابط بين مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري باعتبارهما عنصران جوهريان من عناصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك باعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويمثل ذلك أيضاً هدفاً مشتركاً بين أهداف التنمية المستدامة، إذ يظهر ضمن غايات ١٣ من أصل ١٧ هدفاً، إضافة إلى كونه محور تركيز هدف قائم بذاته (هو الهدف ١٢).

١٠ - وتنفيذ الإطار العشري هو أول غاية حددها رؤساء الدول في إطار الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهي حالة فريدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما إنه يتيح فرصة هامة لجعل الإطار آلية لا غنى لتنفيذ الخطة.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز العديد من الأنشطة في سياق الإطار العشري ليُسترشد بها في وضع الخطة وتنفيذها. وشملت هذه الأنشطة الاجتماع العالمي الأول للإطار العشري، الذي عُقد يومي ١٤ و ١٥ في نيويورك فور انتهاء المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث تم التشديد بقوة على الصبغة العالمية والتحولية للإنتاج والاستهلاك المستدامين في سياق أهداف التنمية المستدامة وعلى دور الإطار العشري.

١٢ - وبذلت أمانة الإطار العشري وشركاؤها مزيداً من الجهود لتوجيه أعمال صياغة مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق أهداف التنمية المستدامة. وصدرت في آذار/مارس ٢٠١٥ ورقة مناقشة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاستناد إلى إسهامات خبراء دوليين وإلى المشاورات التي أجريت في عام ٢٠١٤. وأُعد تقرير إضافي اشتركت في صياغته وزارة البيئة الشيلية وهيئة الإحصاءات السويدية، بدعم تقني من أمانة الإطار العشري وشعبة الإحصاءات، ليُسترشد به في إعداد ومناقشة البيانات والمؤشرات أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، وكذلك في مناقشات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك التقرير اقتراحاً لدعم عملية رصد الغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المدرجة في أهداف التنمية المستدامة باستخدام إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، الذي يمكّن من تيسير الربط بين بيانات البيئة والاقتصاد. ويقترح التقرير أيضاً وضع استراتيجية لبناء القدرات من أجل دعم البلدان في رصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الغايات.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ برامج الإطار العشري

١٣ - كان تقديم الدعم لمواصلة تطوير وتفعيل البرامج القطاعية والمواضيعية الستة التي يتألف منها الإطار العشري من أولى الأولويات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وشمل ذلك إطلاق أو إنشاء برنامجين آخرين يتعلقان بالمباني وأشغال التشييد المستدامة وبالنظم

الغذائية المستدامة، إضافة إلى البرامج الأربعة التي سبق إطلاقها، كما شمل تنسيق جميع برامج الإطار العشري وبدء تنفيذها.

١٤ - وتستفيد جميع برامج الإطار العشري الآن من هيكل إداري متين أقيم من خلال عمليات تشاورية واسعة النطاق نظمتها أمانة الإطار العشري. ويشمل هذا الهيكل الإداري هيئة قيادية (تضم ما يصل إلى كيان رائد واحد وثلاثة كيانات تشارك في القيادة)، توفِّر الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنشاء مكتب مخصص تماماً للتنسيق في كل واحد من البرامج. ويُستكمل ذلك بلجنة استشارية من أصحاب المصلحة المتعددين لكل برنامج، تتألف من ما يصل إلى ٢٥ كياناً (من الحكومات وغيرها من المنظمات المعنية). وإلى حد الآن، يضطلع ٢١ كياناً بدور قيادة البرامج الستة، ويشارك نحو ١٢٥ كياناً في اللجان الاستشارية المؤلفة من أصحاب المصلحة المتعددين، ويشارك بشكل رسمي في البرامج أزيد من ٣٠٠ من الشركاء الإضافيين. وانضم إلى هذا المجتمع العالمي الموسع المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين شركاء لهم تاريخ في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وشركاء جدد ذوو امتداد عالمي أو إقليمي أو وطني، وهم يقيمون أشكالا جديدة من التآزر وقدرات جديدة على التنفيذ. ويمكن للشركاء الجدد الراغبين في المشاركة بخبراتهم وأنشطتهم وأدواتهم في الإطار العشري، والذين تتماشى أهدافهم مع أهداف البرامج، أن ينضموا إليها في أي وقت لدعم تنفيذها، وذلك عن طريق الاتصال بالهيئات التي تقودها.

١٥ - وحدد كل برنامج من برامج الإطار العشري مجموعة واضحة من الأهداف ومجالات العمل وأنشطة التنفيذ ذات الأولوية التي يمكن أن يُعبّأ الشركاء حولها. ويجري حالياً إعداد حافظة شاملة من الأنشطة لكل برنامج تتضمن ما يلي: (أ) تنفيذ المهام ذات الأولوية والأنشطة المحددة ضمن مجالات العمل؛ (ب) والأنشطة الحالية التي يضطلع بها شركاء الإطار العشري والتي تُدرَج في البرامج لتحقيق أهداف محددة والاستجابة للأولويات الإقليمية والوطنية ولتعزيز قدرات الشركاء في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفق توسيع نطاقها ومحاكاتها؛ (ج) والمشاريع الجديدة، بما في ذلك المشاريع التي تم اختيارها من خلال الدعوات لتقديم المقترحات التي وجهها الصندوق الاستئماني للإطار العشري، وإنشاء مشاريع رائدة في إطار كل برنامج على حدة أو بمشاركة عدة برامج. وقد نظمت أمانة الإطار العشري أول حلقة عمل بشأن إنشاء المشاريع الرائدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ في باريس، اجتمع فيها أزيد من ٦٠ كياناً مشاركاً في القيادة، وأعضاء اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، وشركاء

برامج الإطار العشري. وتجري حالياً عملية تشاورية يشترك فيها مختلف أصحاب المصلحة لوضع الصيغة النهائية لمجموعة أولى من المقترحات لعرضها على الجهات المانحة.

١٦ - وتم تركيز الجهود على الصندوق الاستئماني للإطار العشري ودعواته لتقديم اقتراحات بهدف دعم التنفيذ في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويرد سردٌ لأنشطة الصندوق الاستئماني في آخر هذا الفرع.

١٧ - ويرد أدناه عرضٌ للتقدم المحرز في كل واحد من البرامج الستة، بدءاً بالبرامج التي أطلقت في الآونة الأخيرة.

ألف - النظم الغذائية المستدامة

١٨ - في اجتماع اشتركت في تنظيمه سويسرا وجنوب أفريقيا في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على هامش معرض ٢٠١٥ (Expo 2015) الذي أقيم في ميلانو بإيطاليا، أُطلق برنامج النظم الغذائية المستدامة الذي تشترك في قيادته سويسرا (المكتب الاتحادي للزراعة) وجنوب أفريقيا (وزارة التجارة والصناعة) والمعهد الإنساني للتعاون الإنمائي (هولندا) والصندوق العالمي للطبيعة.

١٩ - وتدعم البرنامج لجنة استشارية تتألف من ٢٣ عضواً يمثلون مختلف أصحاب المصلحة من الوكالات الحكومية (الأرجنتين، والبرازيل، وفرنسا، وكوستاريكا، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) ومنظمات المجتمع المدني (مؤسسة Biovision، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، بالإضافة إلى مقعد واحد شاغر لمجموعة منظمات المجتمع المدني) ومؤسسات البحوث والمؤسسات التقنية (المعهد الألماني للتنمية، والجامعة العبرية، وجامعة كتالونيا المفتوحة والوكالة الوطنية الإيطالية للتكنولوجيات الجديدة والطاقة والتنمية المستدامة) ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى (المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية) وجهات فاعلة من القطاع الخاص (شركة Barilla S.p.A.، واتحاد صناعات الأغذية والمشروبات للجماعة الاقتصادية الأوروبية (FoodDrinkEurope)، وشركة نستله (Nestlé)، وشركة Smaackmakers).

٢٠ - وتركزت أنشطة عام ٢٠١٥ أساساً على إعداد وضع تصميم البرنامج وتحديد أولوياته. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥، أُجريت مشاورة عامة بشأن مسودة

المذكرة المفاهيمية. ومن أجل ضمان مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، أجريت المشاورة عن طريق المنتدى العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي تنظمه الفاو، وكذلك عن طريق القنوات والشبكات المنبثقة من الإطار العشري.

٢١ - وتركز الاهتمام خلال الاجتماع الافتتاحي والاجتماع المباشر الأول بين أعضاء اللجنة الاستشارية الممثلين لمختلف أصحاب المصلحة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على إرساء دعائم إدارة البرنامج واعتماد وثيقة البرنامج ومناقشة الأنشطة الأولية ذات الأولوية في إطار مجالات العمل الأربعة.

٢٢ - واعتمد البرنامج أربعة مجالات عمل، وهي: (أ) التوعية بضرورة تطبيق أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظم الغذائية؛ (ب) وتهيئة الظروف المؤاتية للنظم الغذائية المستدامة؛ (ج) وتعزيز سبل الحصول على المعارف والمعلومات والأدوات العملية التي تساعد على دمج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظم الغذائية، والتشجيع على تطبيقها؛ (د) وتوطيد التعاون بين أصحاب المصلحة في النظم الغذائية في سبيل رفع كفاءة أداء القطاع في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ولكل مجال عمل من هذه المجالات، حُددت أيضاً مجالات فرعية يتراوح عددها ما بين ثلاثة وخمسة.

باء - المباني وأعمال التشييد المستدامة

٢٣ - أُعلن عن بدء تنفيذ برنامج المباني وأعمال التشييد المستدامة، الذي تقوده فنلندا ويشارك في قيادته كل من المجلس العالمي للبناء المراعي للبيئة، وجامعة RMIT University بمدينة ملبورن في أستراليا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٢٤ - وتدعم البرنامج لجنة استشارية تتألف من ١٩ عضواً يمثلون مختلف أصحاب المصلحة من الوكالات الحكومية (الأرجنتين وجنوب أفريقيا وسنغافورة وفرنسا وماليزيا) ومنظمات المجتمع المدني (التحالف الجنوبي الشرقي للكفاءة في استخدام الطاقة (الولايات المتحدة)، ومعهد تاتا لبحوث الطاقة (TERI) (الهند)، ومجموعة التنمية البيولوجية الإقليمية (Bioregional) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ومجموعة البدائل الإنمائية (Development Alternatives) (الهند) والصندوق العالمي للطبيعة، والمعهد الملكي للمساحين القانونيين، ومبادرة المباني المستدامة والمناخ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات البحوث والمؤسسات التقنية (جامعة تسينغهوا (الصين)، ومعهد طورينو المتعدد

الفنون (إيطاليا) ومعهد مصادر الطاقة ٢٠٥٠ (فرنسا))، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى (موئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وجهات فاعلة من القطاع الخاص (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وشركة Skanska AB).

٢٥ - والهدف العام للبرنامج هو أن يتم بحلول عام ٢٠٣٠ بلوغ مرحلة ''تكون فيها جميع الجهات المعنية بتخطيط المباني والتكليف بإنجازها وتصميمها وتشييدها واستخدامها وإدارتها وتفكيكها قد توصلت إلى فهم مشترك لفكرة المباني المستدامة وتتوافر لديها المعارف والموارد والحوافز اللازمة لإنشاء هذه المباني وصيانتها واستخدامها؛ وتكون فيها المباني مطابقة للمعايير الصحية للعيش والعمل ومعايير الاستخدام المسؤول للطاقة والمياه والأراضي وغيرها من الموارد الرئيسية، ومراعية لحدود ما تتحمله البيئة، وألا يكون في نهاية المطاف لها أثر سلبي على العالم الطبيعي إلا بالحد الأدنى، وتكون داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية''.

٢٦ - وركزت أنشطة البرنامج في عام ٢٠١٥ على وضع خطة عمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وتصميم وتجهيز مشاريع تنفيذية وفقاً لخطة العمل، وإطلاع مختلف أصحاب المصلحة على جوهر البرنامج وبدء العمل بنشاط على جذب الشركاء.

٢٧ - وفي الاجتماع الأول للجنة الاستشارية التي تضم مختلف أصحاب المصلحة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في هلسنكي، اعتُمدت خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وحُددت النواتج ومؤشرات الإنجاز الرئيسية.

٢٨ - وفي خطة العمل، حُددت خمسة مجالات عمل، وهي: (أ) تهيئة الظروف المواتية لوضع السياسات المتعلقة بالمباني وأعمال التشييد المستدامة، والتشجيع على إيجاد تلك الظروف وتعزيزها؛ (ب) ودعم وتشجيع السكن المستدام، بما في ذلك السكن الاجتماعي والميسور التكلفة؛ (ج) وتعزيز الاستدامة في سلسلة الإمداد في قطاع البناء؛ (د) والحد من آثار تغير المناخ وتعزيز القدرة على التأقلم معه في قطاع البناء والتشييد؛ (هـ) والتشجيع على تبادل المعارف والتواصل والتوعية (مجال متقاطع مع باقي المجالات).

٢٩ - وتم في عام ٢٠١٥ تجهيز مجموعة مواد اتصال شملت نشرات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ومنشور ولافتات للترويج لاحتفال ''يوم المباني'' الأول الذي عقد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والموقع الشبكي الذي خصصه البرنامج لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على النطاق العالمي، بما في ذلك عبر الفيديو والشبكة الداخلية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، بذل البرنامج جهوداً للتخطيط لمشاريع كبيرة ومتوسطة الحجم. ويجري حالياً التخطيط للمشاريع الرئيسية من خلال المناقشات بين أعضاء اللجنة الاستشارية، وفي الوقت نفسه، وجّه الصندوق الاستئماني للإطار دعوة لتقديم مقترحات مشاريع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وسوف تسفر هذه العملية قريباً عن اختيار المشاريع الثلاثة الأولى للبرنامج.

٣١ - وبالإضافة إلى مناسبة الإعلان عن بدء تنفيذ البرنامج، انخرط البرنامج في عام ٢٠١٥ في أنشطة التوعية التالية: تقديم عرض رئيسي في الندوة المشتركة بين مبادرة المباني المستدامة والمناخ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرة العالمية للمدن ذات الكفاءة في استخدام الموارد، التي عقدت في حزيران/يونيه في مدينة نيس بفرنسا؛ ونشر معلومات عن البرنامج في مؤتمر المجلس العالمي للبناء المراعي للبيئة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر في هونغ كونغ، وفي الاجتماع الإقليمي للإطار العشري الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر في كازاخستان، وفي المؤتمر الخامس بشأن البيئات المبنية الذكية والمستدامة، الذي عقد في جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر؛ والمشاركة في حلقة نقاش في يوم المباني في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر في باريس؛ وتوجيه دعوة الصندوق الاستئماني لتقديم مقترحات مشاريع في يوم المباني.

جيم - أنماط العيش المستدامة والتعليم المستدام

٣٢ - بدأ في أواخر عام ٢٠١٤ تنفيذ برنامج أنماط العيش المستدامة والتعليم المستدام، الذي تشترك في قيادته وزارة البيئة اليابانية مع حكومة السويد والصندوق العالمي للطبيعة. وكلّفت السويد واليابان معهد ستوكهولم للبيئة ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، على التوالي، بمهمة تنسيق عمل البرنامج. وتدعم البرنامج لجنة استشارية تتألف من ٢١ عضواً يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، وهو يضم الآن ٨٥ شريكاً.

٣٣ - والهدف العام للبرنامج هو تعزيز استيعاب أنماط العيش المستدامة لتصبح هي العرف العام، على نحو يكفل مساهمتها بصورة إيجابية في مواجهة التحديات العالمية، مثل الكفاءة في استخدام الموارد، وحفظ التنوع البيولوجي، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والقضاء على الفقر، وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وحُددت مجالات العمل الثلاثة التالية: (أ) تشكيل أنماط العيش المستدامة واستنساخها، بما في ذلك أنماط العيش ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة؛ (ب) والتوعية بأنماط العيش المستدامة؛ (ج) وتحويل أنماط عيش الجيل الحالي وتشكيل أنماط عيش الأجيال المقبلة.

٣٤ - وركز الاجتماع الأول للجنة الاستشارية، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٥ في طوكيو، على التخطيط واختيار مشاريع محددة من شأنها أن تعزز أنماط العيش المستدامة على أرض الواقع.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٥، ركز البرنامج على وضع مخططات لمشاريع كبيرة ومتوسطة الحجم من شأنها أن تسهم في تمكين الناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم من تشكيل و/أو اختيار أنماط عيش مستدامة. ووضعت مخططات لأربعة مشاريع رئيسية من خلال المناقشات بين أعضاء اللجنة، وفي الوقت نفسه، وجه الصندوق الاستئماني للإطار العشري دعوة لتقديم مقترحات مشاريع مرتين، في الفترتين ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٦. وأعد مكتب تنسيق البرنامج استراتيجية لتعبئة الموارد تركز على ثلاثة محاور وهي: المشاريع الرئيسية، والمشاريع المتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة. وستساهم هذه المشاريع، عند تدشينها، إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف البرنامج وأهداف مجالات العمل الثلاثة.

٣٦ - وأُعدّت مسودة لاستراتيجية الاتصال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بعنوان ''رسالة بشأن إعادة التفكير في أنماط العيش والشراء والاستهلاك''. وتتمثل أهداف الاستراتيجية في ما يلي: إذكاء الوعي، وتمكين الأفراد من تشكيل أنماط عيش مستدامة، وإشراك الفئات الجماهيرية الهامة واستنهاض هممها، والترويج لأفضل الممارسات، وتأسيس منبر تثقيفي لتوصيل الرسائل الرئيسية من خلال القنوات الرقمية (المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي) والمناسبات ووسائط الإعلام الجماهيري.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذت في عام ٢٠١٥ أنشطة التواصل التالية: تقديم عروض للتعريف بالبرنامج في المنتدى الدولي الأول بشأن أنماط العيش المستدامة الذي عقد في شباط/فبراير بدبي بالإمارات العربية المتحدة، وفي مؤتمر بشأن موضوع ''التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة''، عقد في أيار/مايو في السويد، وفي معرض ''يوم الأرض كلها'' الذي عقد في أيلول/سبتمبر في جامعة أوميا في السويد، وفي حلقة عمل وطنية بشأن أنماط العيش المستدامة، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ستوكهولم؛ والمشاركة في المناقشات التي دارت في مؤتمر بشأن موضوع ''السياسة الصناعية والمجتمع الرشيد في سياق تغير المناخ''، عقد في تموز/يوليه في مدينة مكسيكو، من أجل تقديم إسهامات بشأن أنماط العيش المستدامة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي حلقة عمل بشأن تعزيز البحوث والتثقيف بشأن أنماط العيش

المستدامة في إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا.

٣٨ - واستفاد البرنامج من الدعم المالي الذي قدمته اليابان، حيث بلغ مجموع المساهمات ٤ ملايين دولار خصصت لدعم المشاريع التي تمهد الطريق نحو أنماط العيش المستدامة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة حول العالم، إضافةً إلى مساهمة قدرها مليون دولار غير مخصصة الغرض من أجل دعوات تقديم المقترحات التي يوجهها الصندوق الاستئماني للإطار العشري.

دال - السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية

٣٩ - أُعلن في أواخر عام ٢٠١٤ عن بدء تنفيذ برنامج السياحة المستدامة، الذي تقوده منظمة السياحة العالمية، وتشترك في قيادته حكومات جمهورية كوريا وفرنسا والمغرب. وتدعم البرنامج لجنة استشارية تتألف من ١٨ عضواً يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، ويضم الآن ١٠٣ شركاء.

٤٠ - وتتمثل رؤية البرنامج في تحويل قطاع السياحة إلى قطاع قائم على ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة المعتمدة عالمياً، مما سيقود إلى تحسين النتائج الاجتماعية والبيئية وتحسين الأداء الاقتصادي.

٤١ - وتم من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية الأول، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدريد، والأنشطة التي نُفّذت على مدار العام إرساء الأسس اللازمة لإحداث أثر جماعي من خلال إقرار اختصاصاتها التنفيذية وخطة عمل لمكتب التنسيق والمجموعة الأولى من الوثائق الإرشادية وحافظة الأنشطة.

٤٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، بدأ تنفيذ عملية تشاركية لتصميم حافظة أنشطة البرنامج، بهدف زيادة التعريف بالمبادرات والأنشطة على الصعيد الدولي وتوطيد دعائم التآزر والعمل الجماعي بين الأطراف المشاركة في البرنامج، وفي الوقت ذاته تسريع وتيرة التنفيذ في مختلف مجالات عمل البرنامج. وإجمالا، أدخلت قيادة البرنامج وقيادته المشاركة واللجنة الاستشارية أنشطة تزيد قيمتها على ٢ مليون دولار في الحافظة في عام ٢٠١٥.

٤٣ - وتشمل أنشطة إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات والأطر المتصلة بالسياحة (مجال العمل ١) إذكاء الوعي من أجل إدراج الاستدامة في طليعة اهتمامات الجمهور (رابطة إيكولودج اليابان)؛ وزيادة حسن تدبير منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي بإنشاء اللجنة التوجيهية للسياحة المستدامة في الجنوب الأفريقي؛ والمشاركة في

وضع استراتيجيات إقليمية للسياحة المستدامة في شيلي؛ واستعراض سياسات بوتان والمغرب، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ وتدريب المسؤولين عن قطاع السياحة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال السياحة البيئية المستندة إلى الغابات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (المنظمة الكورية للسياحة البيئية)؛ وإنشاء مركز امتياز للسياحة البيئية (وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، فرنسا).

٤٤ - وقد تعزز التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل تحسين أداء قطاع السياحة من حيث الاستهلاك والإنتاج المستدامين (مجال العمل ٢) من خلال برامج تجريبية لعروض سياحية متكاملة عبر الحدود تراعى فيها أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جميع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وإجراء بحوث بشأن توسيع وتحسين الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال السياحة في المنطقة (منظمة التجارة العادلة في السياحة في جنوب أفريقيا)؛ وإعداد ونشر مواد لمديري المناطق المحمية، تتضمن إشارات إلى إشراك المجتمعات المحلية (فريق الأخصائيين المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)؛ والتطبيق الأولي لأداة خاصة بالوجهات السياحية لقياس الاستدامة ببيانات موضوعية (المجلس العالمي للسياحة المستدامة)؛ وحلقة عمل عقدتها وزارة السياحة في المغرب بشأن إدماج السياحة المستدامة في عمل أصحاب المصلحة المغاربة؛ وإنتاج كتاب أبيض يحدد الدروس الرئيسية المستخلصة.

٤٥ - ومن الأنشطة المتعلقة بتشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات والحلول التقنية لتحسين وتخفيف ومنع تأثير السياحة وتعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عمل أصحاب المصلحة في قطاع السياحة تبادلُ المعارف بشأن الحلول الذكية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال بوابة السياحة المستدامة (وزارة السياحة، كرواتيا)؛ وتقديم الدعم إلى المناطق المحمية في إكوادور وبيرو من أجل وضع خطط لإدارة الوجهات السياحية، بما يشمل نظماً لإدارة الزوار وأطراً تنظيمية (التحالف من أجل الغابات المطيرة)؛ وتقديم الدعم للحكومات والشركات السياحية والمجتمعات المحلية في ملديف وموريشيوس وساموا من أجل التكيف مع تغير المناخ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتشجيع تنفيذ مشاريع متنوعة لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع وإشراك المجتمعات المحلية والممثلين الحكوميين (مجموعة GroupTUI).

٤٦ - ومن الأنشطة الرامية إلى تعزيز استدامة الاستثمار في السياحة وتمويلها الشروع في تجميع مصادر التمويل من أجل السياحة المستدامة (منظمة السياحة العالمية).

٤٧ - وفي عام ٢٠١٥، صيغت ثلاثة مقترحات مشاريع رئيسية باتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين وبالاشتراك مع مجموعة من الجهات الفاعلة في البرنامج. كما اختيرت ثلاثة مشاريع للتمويل في إطار الصندوق الاستئماني الخاص بالإطار العشري.

٤٨ - وتُنفَّذ أنشطة اتصالات بوسائط غير الموقع الشبكي، ومنها: بدء استخدام صفحتي البرنامج على موقع تويتر (@YFP_STP١٠) وموقع فيسبوك (10 YFP Sustainable Tourism Programme) للتواصل الاجتماعي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث تسجل الصفحة على موقع تويتر أكثر من ١٠٠ متابع فيما تسجل الصفحة على موقع فيسبوك ما يزيد عن ٣٠٠ متابع. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٥، أصبح للبرنامج شارة خاصة به تتضمن شعاره، وهو ''ملتزمون بدفع عجلة التغيير''. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شرع البرنامج في تصميم مجلته السنوية التي تُعرض فيها الإنجازات السنوية الرئيسية باستخدام أمثلة واقتباسات ومقابلات مع الجهات الفاعلة في البرنامج. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد المجلة السنوية في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطُلع في عام ٢٠١٥ بأنشطة التوعية التالية: جلسة مفتوحة للجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن موضوع ''نحو استهلاك وإنتاج مستدامين في قطاع السياحة''، عقدت في كانون الثاني/يناير في إطار منتدى المعرض الدولي للسياحة المعني بالسياحة الخضراء في مدريد، والتي تبادل فيها أعضاء اللجنة معلومات عن النماذج الناجحة والمبادرات والمشاريع التي تربط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بقطاع السياحة وحضرها أكثر من ٢٠٠ من مهنيي القطاع. وعقدت جلسة إعلامية عن البرنامج في إطار المؤتمر الخامس للشراكة العالمية من أجل سياحة مستدامة، وذلك في شباط/فبراير في ويندهوك. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الجهات الفاعلة في البرنامج بالترويج له خلال شتى المناسبات التي شاركت فيها، مثل معرض البورصة الدولية للسياحة، الذي عقد في آذار/مارس في برلين؛ والتجمع الكبير (إندابا) للفاعلين في قطاع السياحة، المعقود في حزيران/يونيه في دوربان بجنوب أفريقيا؛ وحلقة عمل بشأن موضوع ''قياس التأثير: اجتماع قادة الفكر المعنيين بالسياحة''، نظمها البنك الدولي في حزيران/يونيه في واشنطن العاصمة؛ والجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر في ميديين بكولومبيا.

هاء - إعلام المستهلكين من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٥٠ - يشترك في قيادة برنامج إعلام المستهلكين من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٤، كل من حكومتي ألمانيا وإندونيسيا والمنظمة

الدولية للمستهلكين. ويعضد عمل البرنامج لجنة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين تتألف من ١٨ عضواً، وهو يضم الآن ٨٥ شريكاً.

٥١ - ويشكل البرنامج أيضاً منتدى عالمياً يساعد على إتاحة معلومات جيدة عن السلع والخدمات وتحديد وتنفيذ أكثر الاستراتيجيات فعالية في اجتذاب المستهلكين إلى اتباع أنماط الاستهلاك المستدامة. ويمكِّن البرنامج للسياسات والاستراتيجيات والمشاريع والشراكات ويعلي شأنها، حيث يقيم أوجه التآزر والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة ابتغاء حشد الموارد لتحقيق الأهداف المشتركة.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٥، أحرز البرنامج تقدماً شمل بدء مشاريع وأنشطة ملموسة، ومنها مشروع بشأن تعزيز وقياس الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل اقتصاد خفيض الكربون، موَّلته المبادرة الدولية الألمانية المعنية بالمناخ؛ واختيار ثلاثة مشاريع يدعمها الصندوق الاستئماني للإطار العشري؛ وإحراز التقدم في أعمال الأفرقة العاملة التابعة للبرنامج، ولا سيما الفريق العامل الأول المعني بوضع مبادئ توجيهية لتزويد المستهلكين بمعلومات موثوقة عن الاستدامة. واعتمدت اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين خطة العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في شباط/فبراير ٢٠١٦. وترد أدناه الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام ٢٠١٥ في مجالات العمل المحددة الثلاثة.

٥٣ - أما الأنشطة المتصلة بتحسين توافر المعلومات المقدمة للمستهلكين وتيسير الحصول عليها وجودتها من أجل إيجاد أساس للتزويد بمعلومات موثوقة (مجال العمل ١)، فتشمل ما يلي:

(أ) الشروع في وضع المبادئ التوجيهية لتزويد المستهلكين بمعلومات موثوقة عن الاستدامة، مع مراعاة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وهو الأمر الذي تيسَّر بإنشاء فريق عامل لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل وضع معايير المبادئ التوجيهية وإعداد محتواها (بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية)، وبدراسة استطلاعية لتحديد المواد الموجودة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة (مكتب تنسيق البرامج)، وبالتعاقد مع مركز فكر لصياغة المسودة الأولى؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية لتحليل المناطق الحرجة، وهو ما تم التعاقد بشأنه مع أحد المعاهد كي يعد إطاره المنهجي؛

(ج) نشر تقرير يتضمن جرداً لقواعد البيانات المتعلقة بتقييم دورة الحياة في جميع أنحاء العالم ويقدم توصيات في مجال التعاون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة – جمعية علم السمّيات البيئية والكيمياء)؛

(د) إقامة شبكة عالمية لقواعد البيانات المتعلقة بتقييم دورة الحياة والقابلة للتشغيل البيني، وذلك في آذار/مارس ٢٠١٥؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية إلى ثلاثة بلدان نامية بغية استحداث قواعد بيانات عن تقييم دورة الحياة؛

(و) إنجاز أنشطة لبناء القدرات في مجال جمع البيانات على الصعيد الوطني في ثلاثة بلدان؛

(ز) إعداد مشروع تقرير يحدد الفرص والمجالات الرئيسية لتحسين تقييم الآثار الاجتماعية المترتبة على المنتجات في أدوات إعلام المستهلكين، بما في ذلك منهجيات وبيانات تقييم دورة الحياة الاجتماعية والبيانات، وتحسين الإبلاغ عن تلك الآثار.

٥٤ – وشملت الأنشطة الرامية إلى دفع عجلة التغيير في الحكومات وأوساط الأعمال التجارية لكفالة الوفاء بشروط البرنامج من أجل دعم أفضل الممارسات في مجال المعلومات المقدمة للمستهلكين (مجال العمل ٢) إنجاز عملية استطلاعية لتحديد نطاق ممارسات المراحل الأولى للبيع بالتجزئة/العلامات التجارية ووسائل انتقال المعلومات والاتصال (مكتب تنسيق البرامج)، استُرشد بها في خطة عمل البرنامج للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وإنشاء فريق عامل مشترك مع برنامج الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية يُعنى بتحسين التعاون بين الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية ومعايير الاستدامة والعلامات الإيكولوجية، ويقوده التحالف الدولي للتوسيم واعتماد المعايير الاقتصادية والبيئية.

٥٥ – ومن أنشطة تعزيز الاتصالات لحفز تغيير السلوك وضمان الانتقال من مرحلة تلقي المعلومات إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات (مجال العمل ٣) بدء مشروع بشأن تعزيز وقياس الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل اقتصاد خفيض الكربون؛ وإنشاء فريق عامل معني بالعلامات الإيكولوجية من النوع ١، تقوده الشبكة العالمية للعلامات الإيكولوجية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ وعقد حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال الصفقات العمومية المراعية للبيئة ووضع العلامات الإيكولوجية في آسيا، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في كوالالمبور.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٥، أصدر البرنامج التقريرين التاليين المعنونين: ''فرص إنشاء شبكة وطنية لدورة الحياة وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم'' و ''تقييم الآثار الاجتماعية للمنتجات في أدوات إعلام المستهلكين والإبلاغ عنها''.

٥٧ - واقترح البرنامج على الأمانة مجموعة من المؤشرات التي تتمشى مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وذلك ابتغاء قياس ما يحقِّقه من تقدم وتأثير، وقد وافقت عليها اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين.

٥٨ - وسعى البرنامج إلى معالجة الروابط المتشابكة مع البرامج الأخرى للإطار العشري، من خلال الفريق العامل المشترك مع برنامج الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية. ويقوم البرنامج أيضاً بمناقشة إمكانية إنشاء فريق عامل محتمل/مقبل مشترك مع برنامج أنماط العيش المستدامة والتعليم المستدام، يُعنى بتسخير علم السلوك من أجل تحقيق الاستهلاك المستدام. وساعد البرنامج أيضاً على إعداد مقترحي مشروعين رئيسيين مشتركين مع برامج أخرى عنوانهما ''تحسين العمل بفضل التصميم'' و ''إدماج الاستدامة في اختيار البائعين بالتجزئة وفي القرارات التي يتخذها المستهلكون عند شراء المنتجات الغذائية''.

٥٩ - ومن أنشطة البرنامج المتصلة بالاتصالات تحديث الموقع الشبكي للإطار العشري، ونشر كتيبات ومنشورات، وإعداد نشرة إخبارية لشركاء البرنامج وأعضاء اللجنة الاستشارية ولعموم الجهات المخاطَبة، ستصدر مرتين أو ثلاث مرات في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت عروض موحدة وكُيفت ليستخدمها الرؤساء المشتركون وأعضاء اللجنة والشركاء، وذلك بغية الترويج للبرنامج في المناسبات الخارجية والاجتماعات الإقليمية/دون الإقليمية الخاصة بالإطار العشري.

واو - الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية

٦٠ - يقود برنامج الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية، الذي بدأ تنفيذه في نيسان/أبريل ٢٠١٤، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويشترك في قيادته معهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة. وتدعم البرنامج اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تتألف من ١٨ عضواً، وهو يضم الآن ٨٥ شريكاً من أجل العمل المشترك لتعزيز المعروض والمطلوب من المنتجات المستدامة من خلال الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية.

٦١ - وتتمثل رؤية البرنامج في إيجاد عالم تكون فيه الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية متأصلة في الصفقات العمومية وما يتصل بها من سلاسل الإمداد، بدعم كامل من الحكومات في جميع أنحاء العالم. ويعمل البرنامج على أساس فترة السنتين، وقد أقرت اللجنة الاستشارية خطة عمله الجديدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتتمحور خطة العمل حول أربعة مجالات عمل تنفذها عدة أفرقة عاملة، وهي: (أ) الأخذ بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية على أرض الواقع؛ (ب) وتقييم الأخذ بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية وتأثيرها؛ (ج) والتعرف على العقبات وتشجيع الحلول المبتكرة؛ (د) والتعاون مع القطاع الخاص.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٥، أفضت أنشطة عديدة نُفذت في إطار مجالات عمل البرنامج ذات الأولوية إلى إصدار عدد من التقارير التقنية والمنشورات. أما الوثائق الاستراتيجية للبرنامج فهي: ''مبادئ الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية''، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٥؛ و ''أسلوب عمل برنامج العمل المعني بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة''، التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٥؛ ووثيقة رؤية البرنامج التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وصدرت أيضاً المنشورات التالية: تقرير الفريق العامل ٢ باء المعني بقياس فوائد الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية والإبلاغ عنها، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٥، والذي يتضمن تحليلا أساسياً وإطاراً توجيهياً لقياس فوائد الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية والإبلاغ عنها ويذكر أعمالا تجريبية؛ والتقرير التقني للفريق العامل ٣ ألف المعني باستخدام النظم التي توفر المنتجات والخدمات من أجل تعزيز الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية، الذي صدر في أيار/مايو ٢٠١٥. وقد عُممت جميع المنشورات المذكورة أعلاه على حوالي ٥٠٠ ٢ جهة مخاطَبة عن طريق برنامج شبكة الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٣ - واضطلع البرنامج بمبادرات ترمي إلى وضع منهجية ومعايير دولية للمؤشر ١٢-٧-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (عدد البلدان التي تنفّذ سياسات وخطط العمل متعلقة بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية) في إطار الفريق العامل الذي يشرف على إصدار عدد عام ٢٠١٦ من ''الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية: استعراض عالمي''. ويتألف الفريق العامل من ممثلين عن المشاركين في قيادة البرنامج (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - الحكومات المحلية من أجل الاستدامة

ومعهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية)، وخبراء استشاريين يتولون صياغة الاستعراض العالمي لعام ٢٠١٦. وأُطلع المنسقون الوطنيون المسؤولون عن الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية في ٥٥ بلداً على مشروع الدراسة الاستقصائية عن تنفيذ الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية. وتتيح الدراسة إجراء تقييم لمستوى تنفيذ هذه السياسات بين الدول الأعضاء وتقييم مستوى تحقيق المؤشر ١٢-٧-١. وبعد إجراء تحليلات إضافية وبعد التشاور، سيضع الفريق العامل معايير موضوعية من شأنها أن تتيح تطبيق المؤشر. وستستند هذه المعايير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية ويجري العمل على زيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة وصانعي السياسات في البلدان التي تُنفّذ فيها سياسات وخطط عمل متصلة بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية أو سيجري تنفيذها.

٦٤ - صاغ المشتركون في اجتماع الخبراء الدولي الذي نظّمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية إعلان سيول المعنون ”تخفيف آثار تغير المناخ من خلال ممارسات الشراء المنخفضة الكربون“. وقد جرى ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في سيول، في إطار أنشطة الفريق العامل ٢ باء التي تناولت قياس الأثر والتعريف بالمنافع الناجمة عن الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية، مع التركيز على قياس آثار الحد من انبعاثات الكربون من الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٥، قام البرنامج بصياغة أربعة اقتراحات مشاريع رئيسية قدّمتها اتحادات بقيادة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية - الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، ومنظمة مجلس القيادة في ميدان الشراء المستدام، ومؤسسة مركز الإدارة التكنولوجية والحاسوبية الصناعية، ومنظمة الأعمال التجارية من أجل المسؤولية الاجتماعية. كما اختيرت ثلاثة مشاريع لتمويلها في إطار الصندوق الاستئماني، على النحو المذكور أعلاه.

٦٦ - ومن بين الأنشطة المتصلة بالاتصال التي أُجريت في عام ٢٠١٥ إصدارُ ثلاثة أعداد من رسالة البرنامج الإخبارية؛ وسبع حلقات دراسية شبكية تعرض أنشطة الشركاء المتصلة بالممارسات المستدامة والمراعية للبيئة في مجال الصفقات العمومية، وهي متاحة في حساب المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في موقع يوتيوب؛ ونشر كتيب البرنامج باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية؛ وتحديث حساب البرنامج في موقع تويتر بانتظام؛ واستخدام اسم نطاق شبكي جديد ”10yfp-spp-progamme.org“ يتضمن ٢٦ قائمة بريدية يتم تحديثها بانتظام وتعهدها بإحكام، وتضم إحدى هذه القوائم كامل شبكة المعنيين بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية التابعة لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة والتي تحتوي على بيانات الاتصال الخاصة بـ ٢ ٥٠٠ جهة؛ بالإضافة إلى التحديثات المنتظمة لموقع البرنامج على شبكة الإنترنت. وأُضيف إلى مركز تبادل المعلومات قائمة ببوابات وصفحات إنترنت من جميع أنحاء العالم مكرسة للممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية، فصار يشمل الآن تفاصيل ١٤ فريقاً عاملا تضم ٤٦٣ عضواً، ويتيح الاطلاع على ١٦٤ وثيقة في مكتبته الإلكترونية، و ٧٣ مبادرة متعلّقة بالممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية، و ٢٥ مقالة إخبارية و ٣٢ مناسبة بشأن الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية في جدول أنشطته.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٥، شارك البرنامج أيضاً في أنشطة التوعية التالية: اجتماع مواز على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتعلّق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية؛ واجتماع مواز آخر على هامش الاجتماع نفسه، بعنوان ”هل الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية أداة فعالة في السياسات الساعية إلى مكافحة الاحترار العالمي؟“ نظّمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة الاقتصاد الفرنسية؛ وتجريب نماذج تدريبية تستهدف المسؤولين عن الصفقات العمومية في القطاعين العام والخاص في المؤتمر العالمي للإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام والحلقة الدراسية التي نظّمتها حملة Procura+، وكلاهما عقد في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

زاي - الصندوق الاستئماني للإطار العشري الذي يدعم للبرامج

٦٨ - لقد ثبت أن دعوة الصندوق الاستئماني لتقديم الاقتراحات أداةٌ فعالة لضم شركاء جدد إلى الإطار العشري وتحفيز وضع اقتراحات لمشاريع عالية الجودة وذات أثر كبير محتمل. كما ثبت أنها عملية تستجيب لطلب حثيث للتعجيل بالتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد وُجهت ست دعوات لتقديم الاقتراحات في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي المجموع، استلم الصندوق وقيّم زهاء ٥٥٠ اقتراحاً صالحاً وكاملا. ومن أصل هذه الاقتراحات، قدّمت الحكومات ٩٣ اقتراحا وقدّم أصحاب مصالح آخرين ٤٥٥ اقتراحاً. وجاءت الاقتراحات من آسيا، بما في ذلك غربي آسيا (٢٣٠)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٥٩)، وأفريقيا (١٣٢)، وأوروبا الشرقية (٢٧). وحتى الآن، تم اختيار ١٢ مشروعاً ووافق مجلس الإطار العشري على تمويلها، استناداً إلى تقييم مشترك قامت به الجهات الفاعلة في البرنامج المعني بناء على المعايير التقنية وأمانة الإطار العشري بناء على المعايير الواردة في النص المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٦٩ - وتم التوقيع على اتفاقات تمويل ثلاثة مشاريع اختيرت في إطار دعوة الصندوق الاستئماني الأولى لتقديم الاقتراحات ويجري تنفيذها. وفي جنوب أفريقيا، يركّز مشروع مقترح قدّمته حكومة مقاطعة كيب الغربية بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة على تعميم الممارسات المستدامة في مجال الصفقات العمومية من خلال استحداث النظم التي توفر المنتجات والخدمات في مقاطعة كيب الغربية؛ وفي أوروغواي، يهدف مشروع مقترح قدّمته وزارة البيئة ووكالة الشراء الوطنية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى تحويل نظام الصفقات العمومية في أوروغواي إلى عامل مساعد في تحقيق التنمية المستدامة، وتيسير تنفيذ وإنفاذ التشريعات المتّصلة بمعايير الاستدامة في الصفقات العمومية؛ وفي الفلبين، يسعى مشروع مقترح قدّمه مركز الفلبين لحماية البيئة والتنمية المستدامة وإدارة حماية البيئة وتصريف النفايات في كيزون سيتي، وهي أكبر مدينة في حاضرة مانيلا، إلى إنشاء وتنفيذ برامج متصلة بالممارسات المراعية للبيئة في مجال الصفقات العمومية على مستوى المدن، من أجل تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٧٠ - والاقتراحات التسعة المختارة بشأن المعلومات المقدمة للمستهلكين لاتباع أنماط استهلاك وتنمية مستدامة وأنماط عيش مستدامة وتعليم مستدام وردت من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهي في المراحل النهائية من عملية وضع الخطط التنفيذية ووضع الصيغة النهائية لاتفاقات التمويل. ومن المتوقّع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في غضون الشهرين المقبلين. وعلاوة على ذلك، وضعت الجهات الفاعلة في البرنامجين المعنيين بالمباني وأعمال التشييد المستدامة والسياحة المستدامة وأمانة الإطار العشري اللمسات الأخيرة على عملية التقييم، وقُدّمت ستة مشاريع موصى بها إلى المجلس لاتخاذ قراره النهائي بشأنها. أما الاقتراحات المتعلقة بأنماط العيش المستدامة والتعليم المستدام الناشئة عن الدعوة السادسة إلى تقديم الاقتراحات فهي حالياً في مراحل التقييم النهائية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، يتوقع اختيار ٢٤ مشروعاً من مشاريع الصندوق الاستئماني، تبلغ قيمة تمويلها الإجمالية ٣ ملايين دولار. وستُنفّذ أغلب هذه المشاريع ويُتوقع أن تحقق جميعها نتائج ملموسة قبل إجراء استعراض منتصف المدة الرسمي الخاص بالإطار العشري. وتسنّى تنفيذ الأنشطة المكثفة للصندوق الاستئماني بفضل مخصصات جديدة لتوجيه دعوات إلى تقديم اقتراحات قدّمها كل من اليابان (١ مليون دولار) والبرازيل (٠٠٠ ٨٠٠ دولار) وإسرائيل (٠٠٠ ٢٥٠ دولار).

٧١ - وبالإضافة إلى المشاريع المختارة لتستفيد من تمويل الصندوق الاستئماني، حُدّد عدد من الاقتراحات العالية الجودة وأقرها أمانة الإطار العشري. والغرض من ذلك هو دعم تعبئة الموارد الإضافية والحفاظ على انخراط الشركاء في الإطار العشري.

رابعا - إشراك أصحاب المصلحة من أجل تعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذ الإطار العشري

ألف - المشاركة على المستويين الوطني والإقليمي

٧٢ - في حزيران/يونيه ٢٠١٥، استهلت أمانة الإطار العشري الجولة الأولى من الدراسة الاستقصائية العالمية للسياسات والمبادرات الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك بهدف الاستفادة من سياسات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تقودها المؤسسات الحكومية والعامة في جميع أنحاء العالم؛ وتحديد الفرص المتاحة للتوسع فيها؛ وتعزيز قدرة الإطار العشري على تلبية احتياجات البلدان بدقة أكبر. وحتى الآن، أسهم زهاء ٥٠ بلداً، من خلال منسِّقيهم الوطنيين، والاتحاد الأوروبي في الإبلاغ عن أكثر من ٢٧٠ سياسة ومبادرة وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تقودها الحكومات والمؤسسات العامة. ويجري حالياً تحليل النتائج وإعداد تقرير كامل سيصدر في عام ٢٠١٦.

٧٣ - وتُجرى بحوث موازية أيضاً من أجل وضع مبادرات استراتيجية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحديد الشركاء المحتملين في ما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يجري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسح لمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين والسياسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بدعم من جامعة بوينس آيرس، ومن المتوقع أن يساعد ذلك على بناء قاعدة بيانات تضم أكثر من ٤٠٠ مبادرة إقليمية ودون إقليمية تُعنى بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك في مجالات برامج الإطار العشري.

٧٤ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أُنجز ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأنشطة المحددة في إطار خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ الإطار العشري المعتمدة في عام ٢٠١٤، بتنسيق وثيق مع برنامج SWITCH Asia، وهو برنامج إقليمي رئيسي للاستهلاك والإنتاج المستدامين يدعمه الاتحاد الأوروبي. وبدأت مشاورات إقليمية تهدف إلى وضع استراتيجية إقليمية جديدة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ويتوقع اعتمادها في اجتماع المائدة المستديرة المقبل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٦ في كمبوديا.

٧٥ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اعتُمدت استراتيجية إقليمية جديدة للاستهلاك والإنتاج المستدامين وخريطة طريق لتنفيذ الإطار العشري بعد الاجتماع الثامن للمجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي عقد يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ في بنما. وتُبرز تلك الاستراتيجية والخريطة الأولويات الرئيسية والأنشطة المحددة للمنطقة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٧٦ - وانعقد الاجتماع المتعدد أصحاب المصلحة الإقليمي لشرق أوروبا الثاني، الذي اشتركت في استضافته وزارة البيئة والمياه والغابات، في رومانيا يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦. وضم الاجتماع ممثلين من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية من المنطقة وممثلين حكوميين من بلدان آسيا الوسطى بصفة مراقبين. وتبادل المنسِّقون الوطنيون وأصحاب المصلحة من أوروبا الشرقية المعلومات، وزادوا فرص التعاون بينهم وصاغوا رسالة مشتركة عن أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري. وقد قُدّمت الرسالة بوصفها وثيقة غير رسمية إلى المؤتمر الوزاري الثامن للنهوض بالبيئة في أوروبا، الذي سيُعقد من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في باتومي بجورجيا.

٧٧ - كما أُشرك عدد من المناطق دون الإقليمية، منها آسيا الوسطى وجنوب آسيا والبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، من خلال أنشطة بناء القدرات. وتأكّد رسمياً إنشاء منتدى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جنوب آسيا في الاجتماع الخامس والعشرين بعد المائة لبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، المعقود في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ في كولومبو. والأهداف العامة للمنتدى هي توفير القيادة وإيجاد أوجه التآزر من أجل حفز اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتكنولوجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة. وعُقدت أول حلقة عمل دون إقليمية لبناء القدرات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري لآسيا الوسطى يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في كازاخستان، واشترك في استضافتها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة الطاقة في كازاخستان. ونظّم معهد الفرنكوفونية للتنمية المستدامة وأمانة الإطار العشري حلقة عمل إقليمية أفريقية لبناء القدرات من أجل اعتماد الاستدامة واستخدام أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بكوتونو في بنن، في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٧٨ - وقامت أمانة الإطار العشري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنظيم ودعم اجتماعات مائدة مستديرة وطنية مشتركة بين الوزارات واجتماعات مائدة مستديرة

لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري في كوبا يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفي إكوادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي هندوراس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بغية إنشاء آليات تنسيق مماثلة للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين وآليات تنسيق مشتركة بين الوزارات في مناطق أخرى تلبية للطلبات الصادرة عن المنسقين الوطنيين.

٧٩ - وأُحرز تقدم كبير في وضع مجموعة أدوات المنسقين الوطنيين، بطرق منها المساهمة الإيجابية للمنسقين أنفسهم، وستكون صيغتها النهائية جاهزة لإطلاعهم عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي غضون ذلك، أُرسلت ''علبة أدوات'' أولية إلى جميع المنسقين الوطنيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهي تتضمن أدلة وأدوات للتنفيذ ومنشورات وخرائط طريق للاستهلاك والإنتاج المستدامين وجرداً للآليات المالية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وكتيبات للبرامج، ورسائل ووثائق ومعلومات عن الأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل بلوغ الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - وستُنجز مجموعة الأدوات بتقديم دورات للتعلم الإلكتروني بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لفائدة أفريقيا (بالإنكليزية والفرنسية)، بالتعاون الوثيق مع مشروع أفريقيا الخضراء SWITCH، ولفائدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بالإنكليزية والإسبانية)، التي أعدت بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) واقُتبست من دورة اليونيتار وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، المصمَّمة في البداية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تعاونت أمانة الإطار العشري مع فريق الموارد الدولي للشروع في إعداد وبدء تنفيذ دورة تدريبية مفتوحة واسعة نطاق على شبكة الإنترنت بشأن نظم الأغذية المستدامة في عام ٢٠١٦، وهي موجَّهة لمقرري السياسات العامة، بما في ذلك المنسقون الوطنيون، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٨١ - ولا تزال عملية إعادة الترشح للفترة الثانية من ولاية المنسقين التابعين لأصحاب المصلحة في الإطار العشري مستمرة. وكانت العملية موضع تشاور بين أمانة الإطار العشري، وفرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاجتماعية والمنسقين التابعين لأصحاب المصلحة الذين سيتولون الوظيفة. وتتضمن تشكيل لجنة للاختيار، تنتخبها منظمات المجتمع المدني التي تمثل المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وعندئذ يمكن لممثلي تلك المجموعات أن يقدموا أنفسهم كمنسقين

وطنيين محتملين تابعين لأصحاب المصلحة وستقوم لجنة الاختيار بعملية الاختيار النهائي قبل حزيران/يونيه ٢٠١٦.

باء - الاتصال والتوعية

٨٢ - يتم بانتظام تحديث الموقع الشبكي المؤسسي للإطار العشري، المُستضاف في الموقع المؤسسي لبرنامج البيئة، لنشر المعلومات المتعلقة بالإطار، بما فيها الأنشطة الإقليمية والبرامج والصندوق الاستئماني (www.unep.org/10yfp). ويؤدي الموقع وظيفته باعتباره أداة الاتصال المؤسسية الأساسية، حيث يقدم نظرة محدثة عن الإطار العشري من وجهة نظر مؤسسية ويتيح لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين لمحة واضحة عن الأنشطة الحالية والمقبلة للبرامج والإطار ككل. ويستضيف الموقع أيضاً رسالة إخبارية فصلية، توزع على الآلاف من أصحاب المصلحة وتتضمن إخطارات آنية عن الأنشطة الإقليمية وأنشطة البرامج والأمانة.

٨٣ - وقد أثبتت وسائط التواصل الاجتماعي أنها أداة قوية لإشراك أصحاب المصلحة الجدد وتوفير المعلومات عن أحدث الأنشطة ضمن الإطار العشري وبرامجه. فقد تزايد تزايداً سريعاً حضورُ حسابات وسائط التواصل الاجتماعي على الصعيد العالمي للمركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري (٩٥٠ معجباً على فيسبوك و ٩٠٠ ٢ متتبِّع على موقع تويتر في المجموع). ويسَّرت وسائط التواصل الاجتماعي الحصول على معلومات آنية عن الأحداث الهامة المراد نشرها على الصعيد العالمي، لتصل إلى الآلاف من أصحاب المصلحة من خلال رسائل قصيرة ومحددة الهدف. كما سمحت وسائط التواصل الاجتماعي بإقامة علاقات أوثق مع كثير من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، عبر الترويج الشامل للأنشطة التي فيها للإطار العشري مصلحةٌ مشتركة.

٨٤ - وتجري أنشطة الاتصالات أيضاً ضمن كل برنامج من البرامج المبينة في الفروع ذات الصلة أعلاه.

جيم - إدارة المعارف

٨٥ - الأوساط المهتمة بالمركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي هي بمثابة منتدى لتبادل المعارف والمعلومات الخاص بالإطار العشري، هي الموضع الذي يقصده أصحاب المصلحة للبحث عن فرص ملموسة للتعامل مع هذا الإطار. ويكمِّل المركزُ الموقع الشبكي المؤسسي للإطار العشري، حيث يؤدي دوره كمركز عالمي جامع للاستهلاك والإنتاج المستدامين، حيث يمكن الجمع بين كميات ضخمة من المعلومات ويمكن إدارتها وتوزيعها بحسب المنطقة والموضوع. وباستطاعة الأعضاء الاطلاع على الآلاف

من قطع البيانات التي يسهل البحث فيها، والتي يمكنهم من خلالها العثور على فرص التعاون استناداً إلى خبراتهم ومجالات اهتمامهم. وبإمكان أكثر من ٩٠٠ ٢ من أعضاء المركز من أكثر من ١٥٠ بلداً، يمثلون أكثر من ٠٠٠ ٢ من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، أن يبرزوا أعمال منظماتهم ومناسبات البحوث والمنشورات وفرص التعاون من أجل زيادة جهودهم في مجمل التخصصات المواضيعية والقطاعية المتنوعة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وظلت مبادرات قاعدة البيانات تتوسَّع، حيث قدم أعضاء من جميع المناطق أكثر من ٧٥٠ قيداً. وتحتوي مكتبة إلكترونية، تضم ٥٠٠ من المنشورات ومجموعات الأدوات والتقارير التقنية والكتيبات وما إلى ذلك، على كم وافر من البحوث المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين مرتّبة بحسب المنطقة والموضوع. وبرامج الإطار موجودة أيضاً في مركز تبادل المعلومات، وهي توفر معلومات بشأن الأنشطة ومجالات العمل والفرص المتاحة للمشاركة في برامج بالاشتراك في شبكة من المنظمات الشريكة التي يتزايد عددها.

٨٦ - وبدأت عملية تحديث مركز تبادل المعلومات في عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز فائدته للإطار العشري والأوساط العالمية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستُسعف مجموعةٌ من الوظائف الجديدة المستخدِمين في خوض تجربة أكثر يسراً واكتساب القدرة على تقديم المعلومات التي تركز على أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم من أجل التحفيز على اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتوسيع في الميدان. وسيكون للإطار العشري دور محوري في المنتدى المحسَّن، حيث سيكون لكل برنامج مركز تنسيق خاص به سيتسنى من خلاله تنظيم الأنشطة وتوجيهها. وسيكون من السهل البحث في حافظة كاملة تتضمن أنشطة كل برنامج. وسيسلِّط المنسقون الوطنيون الضوء على الأعمال المنجزة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامة في بلدانهم من خلال موجزات قطرية مكرسة لهذا الغرض، وصفحات مكيفة حسب الاحتياجات يديرها المنسقون لفتح نافذة على الإجراءات المتخذة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني. وسيتيح المنتدى المحسَّن أيضاً الأدوات الحيوية التي ستمكن أمانة الإطار العشري من الإبلاغ عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي، وسيساعد على إبراز وجود المنتدى ويقيم منتدى تفاعلياً لكي يظل الأعضاء على علم بأنشطة أصحاب المصلحة الآخرين والبرامج الأخرى.

خامسا - المساهمة في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى: ضمان ألاّ يتخلّف عن الرّكب أحد

٨٧ - للاستهلاك والإنتاج المستدامين دورٌ رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي ''ضمان ألاّ يتخلّف عن الرّكب أحد''.

٨٨ - تساهم البرامج المواضيعية جميعها من خلال أنشطتها الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وعلى سبيل المثال، فبرنامج توفير المعلومات للمستهلكين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يروم كفالة تمكن الجميع من الحصول على معلومات موثوقة ومفهومة عن استدامة السلع والخدمات واستخدامها والتخلص منها. أما برنامج أنماط العيش المستدامة والتعليم المستدام فإنه بصدد إعداد حافظة من المشاريع التي ستسهم في تهيئة بيئة يتسنى فيها للناس والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم ابتكار و/أو اختيار أساليب عيش مستدامة. ويضع برنامج السياحة المستدامة تهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق من خلال السياحة في صلب أنشطته. ويشمل مجالا المباني وأعمال التشييد المستدامة المساكن الاجتماعية، والحد من أثر تغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود، وتبادل المعارف، التي تهدف إلى إدماج أضعف شرائح المجتمع. وتكتسي النظم الغذائية المستدامة أهمية حاسمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية وفي التخفيف من حدة الفقر. وتؤدي دوراً هاماً في زيادة الكفاءة في استغلال الموارد، وزيادة الاستخدام المستدام للموارد وبناء القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية عن طريق صون التربة والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأساسية في إنتاج الأغذية. وسيضم برنامج نظم الأغذية المستدامة المبادرات والشراكات القائمة التي تعمل في المجالات ذات الصلة وتُبرز الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة وتبني أوجه التآزر والتعاون في ما بين أصحاب المصلحة على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية من المنتجين إلى المستهلكين النهائيين.

سادساً - الدروس المستخلصة والتوصيات

٨٩ - من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها البرامج تعدُّد وتنوع أصحاب المصلحة في كل منها ومختلف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مختلف المناطق والبلدان. ويمكن أن تتحول تلك إلى فرص من خلال المشاركة الكافية وتكييف الحلول لتناسب احتياجات أصحاب المصلحة والخصوصيات الوطنية أو الإقليمية.

٩٠ - وثمة تحد رئيسي آخر يواجهه الإطار العشري وهو ضمان ألا يتم تنفيذ البرامج والأنشطة العالمية بمعزل عن بعضها البعض وألا تكون الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية معزولة عن بعضها البعض. ولا بد من إقامة اتصالات قوية وتيسير تدفق المعلومات.

٩١ - وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الإطار العشري أمرٌ صعب على جميع المستويات. وتعبئة الموارد لأنشطة البرامج والأمانة والصندوق الاستئماني (غير المخصصة) أمرٌ أساسي لكي يظل الإطار العشري آلية تنفيذ موجهة لتلبية الطلب.

٩٢ - وستشكل أنشطة الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز وعن الآثار تحدياً للإطار العشري، نظراً لتعدد مستويات إنجاز العمل في المنتدى. ويجري وضع إطار للرصد والتقييم، يشمل مؤشرات التقدم المحرز والأثر المتحقق، بهدف توفير الإرشادات للإبلاغ على مستويات مختلفة من التنفيذ.

٩٣ - ولتحدي الحضور المرئي أيضاً أهمية كبيرة للإطار العشري، وعلى مختلف المستويات. فكون موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين يتصدّر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ساعد على التعريف بأهمية الإطار العشري على الصعيد العالمي وفي سياق سياسي متزايد التعقيد. ويتمثل التحدي في ترجمة ذلك إلى حضور بارز في صفوف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز تنفيذه. وهناك العديد من الجهات الفاعلة في الإطار، التي تتولى أدواراً ومسؤوليات مختلفة والتي يمكن أن تسهم جميعها في زيادة إبراز تنفيذ الإطار.

٩٤ - وفي الاجتماع الدولي الأول للإطار العشري، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٥، أبرز الشركاء وأصحاب المصلحة الاحتياجات التالية في توصياتهم النهائية: (أ) تيسير المزيد من التبادل بين برامج الإطار العشري ومناطقه وبلدانه في سياق الاستراتيجيات الإقليمية، وتشجيع التعاون في ما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفي ما بين بلدان الشمال؛ (ب) توفير أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، وتعزيز دور المنسِّقين الوطنيين في آن واحد؛ (ج) ضمان زيادة المشاركة الفعالة للمنسقين التابعين لأصحاب المصلحة وتيسير الحصول على المعلومات الأساسية.

٩٥ - وفي هذا السياق، وللتعجيل بتنفيذ الإطار العشري، يلزم اتخاذ عدد من الإجراءات، وهي:

(أ) تنسيق المنتدى العالمي للإطار العشري من خلال وظائف الأمانة وخدماتها الأساسية؛

(ب) توطيد وتنفيذ حافظات برامج الإطار العشري لتعكس القيمة الحقيقية للإطار وجميع الموارد التي يحفزها؛

(ج) تعزيز قنوات الاتصال والتعاون بين البرامج، والمنتديات الإقليمية والمنسقين الوطنيين؛

(د) التشجيع على تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني تيسيراً لتنفيذ البرامج على الصعيدين العالمي والوطني في موعدها المحدد وعلى المستوى المطلوب من جانب الكثيرين من الجهات الفاعلة؛

(هـ) تأمين المزيد من المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمؤسسات المالية في الإطار العشري من خلال إظهار الجدوى الاقتصادية من الاستثمار الناجم عن التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والعائدات المتأتية منه؛

(و) رصد وقياس التقدم المحرز في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك التقدم الذي يحرزه الإطار.

٩٦ - إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فرصة كبيرة للتدليل على القيمة المضافة للإطار العشري، وتعزيز التعاون وتقديم الدعم من أجل التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٦ وما بعده، سينصب الاهتمام على التنفيذ وتوسيع نطاق الأثر الجماعي للشركاء في الإطار العشري وعلى رصد وقياس التقدم المحرز في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.